

الخلافة

[352] مسألة 132، إذا عقد الحر على امرأة على أنها حرة، فبانت أمة، كان العقد باطلا، وكذلك القول في الزوج إذا كان حرا. وللشافعي فيه قولان: أحدهما: مثل ما قلناه. والآخر، صحيح (1). دليلنا: إجماع الفرقة وأخبارهم (2). مسألة 133، بيع الأمة المزوجة طلاقها. وبه قال ابن عباس، وابن مسعود، وأنس بن مالك وأبي بن كعب (3). وذهب عمر، وابن عمر، وعبد الرحمن بن عوف، وسعد بن أبي وقاص والفقهاء أجمع: إلى أن العقد بحاله، ويقوم المشتري مقام البائع في ملك رقبته، ولا يكون بيعها طلاقها (4). دليلنا: إجماع الفرقة وأخبارهم (5)، وأيضا قوله تعالى: " والمحصنات من النساء إلا ما ملكت أيما نكم " (6) والمحصنات زوجات الغير، فحرمن علينا إلا _____ (1)

الام 5: 83، ومختصر المزني: 166 و 177، ومغنى المحتاج 3: 208، والسراج الوهاج 383، والوجيز 2: 18 - 19، وحاشية إعانة الطالبين 3: 336، و 337، والمجموع 16: 288، والمغنى لابن قدامة 7: 413. (2). الكافي 5: 404 حديث 1، والتهذيب 7: 422 حديث 1690. (3) أحكام القرآن للجصاص 2: 136 و 137، وعمدة القاري 20: 266، وفتح الباري 9: 404، والجامع لأحكام القرآن 5: 122، وأحكام القرآن لابن العربي 1: 382. (4) مختصر لمزني: 177، وعمدة القاري 20: 266، والنتف 1: 287، وفتح الباري 9: 404، والجامع لأحكام القرآن. (5) الكافي 5: 483 حديث 1 - 6، والتهذيب 7: 337 و 338 حديث 1381 و 1382، و 1383. 1390، ومن لا يحضره الفقيه 3: 285 حديث 1355. (6) النساء: 24. _____